

عملة البتكوين ومصارفنا الإسلامية

5 تشرين الثاني / نوفمبر 2017

أ. د. غسان الطالب

كثر الحديث في أيامنا هذه عن ما يسمى «عملة البتكوين Bitcoin»، فما هي هذه العملة وما هي مقوماتها وأين هي من تعاملات مصارفنا الإسلامية؟، فالبتكوين هي عملة إلكترونية وهمية ليس لها وجود مادي سواء ورقي أو معدني تعتمد بشكل أساسي على مبادئ التشفير.

ولا تصدر عن سلطة نقدية أو بنك مركزي معين مما يعني عدم وجود أي جهة رقابية أو إشرافية عليها، كما أنها لا تمتلك رقما متسلسلا ولا أي وسيلة أخرى كانت من أي نوع تتيح تتبع ما أنفق للوصول إلى البائع أو المشتري، ظهرت في مطلع العام 2009 ويتم استخدامها فقط عبر شبكة الإنترنت لتسوية المشتريات أو تحويل العملات، وذلك عن طريق انتقال «الكود» مباشرة من محفظة المشتري لمحفظة البائع، وهي تشبه الحساب البنكي، فهو شخصي وسري وأمن.

وكما الحساب البنكي يختلف حسب البنوك ولكن الهدف واحد وهو حفظ الرصيد الشخصي من عملة البتكوين، ثم يعطيك رمز بنتكوين الخاص بالمحفظة وهو عبارة عن مجموعة مشفرة مكونة من حروف وأرقام وذلك لتستقبل عليها عملة البتكوين عند شراء هذه العملة، فبمجرد حصول البائع على «الكود» يعتبر وثيقة ملكية تتمتع بالسرية التامة ولا يوجد لأي جهة كانت السلطة عليها، فهي تذهب من حساب مستخدم إلى آخر بشكل فوري ودون وجود أي رسوم تحويل ودون المرور عبر أي مصارف أو أي جهات وسيطة من أي نوع كان، وهذه الخدمة متوفرة على مستوى العالم ولا تحتاج لمطالبات أو أشياء معقدة لاستخدامها، علما بأن ألمانيا كانت أول دولة تعترف بهذه العملة

لاسباب ضريبية أي لمحاولة اخضاع المتعاملين بها للضريبة ثم تلاها الولايات المتحدة الأميركية بالمقابل قاومتها بقوة الصين ودول اخرى عديدة.

رغم عدم وضوح الرؤيا في التعامل بها إلا أن بعض المحللين يرون أن لها عدة مميزات نذكر منها :

غير مكلفة: لطالما انها عملة افتراضية وغير ملموسة فلن يكون لها كلفة طباعة أو اصدار كما هي النقود الورقية أو المعدنية.

ميزة السرعة: فهي لا تحتاج إلى وسطاء بين البائع والمشتري، فقط يتم ذلك من خلال نقل العملة من محفظة المشتري إلى محفظة البائع.

ميزة السرية : لها خصوصيتها ولا يمكن لأحد أن يطلع عليها وهي خارج سيطرة السلطة النقدية وادوات الرقابة المصرفية

ميزة العالمية: ليس وطن أو هوية معينة ولا تحدها حدود يمكن التعامل بها في أي مكان في العالم.

حديثنا لا يعني كونها عديمة المخاطر لا بل يوجد لها مخاطر عدة نوجزها بما يلي:

- يمكن لها أن تؤثر على موجودات البلد من العملة الصعبة، أو سحب الدولار، من البنوك المركزية».

- عدم وجود أدوات حاكمة لها من جانب البنوك المركزية

- يمكن ان تستغل في تحويل الأموال في عمليات غير مشروعة مثل غسل الأموال.

- ليس لديها أي وجود أو شكل مادي.

- لا تخضع لأي مرجعية قانونية ولا تشريعية ولا تنظيمية للمحافظة على حقوق المتعاملين بها.

- لا يوجد لها سعر صرف رسمي لها كمرجعية يمكن القياس عليه أو الاعتماد عليه عند تنفيذ عمليات البيع والشراء، وقيمتها تتغير بشكل حاد، ولا تتمتع بالاستقرار مقارنة بالعملات الأخرى.

- لا تؤدي وظائف النقود المتعارف عليها خاصة وظيفة حفظ القيمة أو اداة ادخار.

اما بخصوص التساؤل أين مصارفنا الإسلامية من التعامل مع هذه الظاهرة الاقتصادية وهذه العملة المثيرة للجدل، فلا بد من العودة لاحكام الشريعة الإسلامية وشروط النقد عند البيع أو الشراء فمرجعيتنا في ذلك كتاب الله وسنة نبيه، لكن هذا لا يعفي الفقهاء والمشرعين في الصناعة المصرفية الإسلامية من الوقوف عند هذه الظاهرة لبيان الغموض فيها وما هو مستقبلها، ثم اجراء البحوث والدراسات التي تنير لنا الطريق دائماً نحو التطور والإبداع.

* باحث ومتخصص في التمويل الإسلامي

Powered by: joos.co

© جميع حقوق النشر محفوظة لجريدة الغد 2017

تعليق د. سامر مظهر قنطجني على المقال:

المقال فيه بعض الأخطاء الفنية والملاحظات، من ذلك:

يقول كاتبه: ((كما انها لا تمتلك رقما متسلسلا ولا أي وسيلة أخرى كانت من أي نوع تتيح تتبع ما أنفق للوصول إلى البائع أو المشتري)).

وهذا غير صحيح بل تديرها Blockchain والتي فيها رقمين غير قابلين للتكرار أحدها تصدره Bockchain عند الإصدار والثاني يتولد عند حصول

عملية البيع والشراء وقد أشار الكاتب للكون الثاني فقط.. لذلك فهذه النقود تساعد في تتبع مكان وجود وحداتها النقدية. وهذا غير متاح بالنقود والعملات المتعارف عليها..

وذكر أيضا: ((لا تخضع لأي مرجعية قانونية ولا تشريعية ولا تنظيمية للمحافظة على حقوق المتعاملين بها)).

بل هي مراقبة من قبل المجتمع الرقمي نفسه. إن أخطاء السياسات النقدية التي ترتكبها الحكومات وخاصة المسيطرة منها تجعل النقود والعملات المتعارف عليها مضيعة لحقوق الناس بل تجعلها في اضطراب. وأعتقد أن هذه الرقابة ستتطور بمرور الوقت. فالاحتياطي الفدرالي الأمريكي يتلاعب بسعر الفائدة ليتلاعب بأسعار الصرف، وعندنا في سورية يتبارى البنك المركزي مع السوق السوداء في تلك اللعبة فيستفيد أطراف اللعبة ويخسر الناس، وها نحن الآن أمام الجنيه السوداني ولم تتكشف بعد ما وراء هبوط سعر صرفه المفاجئ.

ذكر الكاتب: ((لا يوجد لها سعر صرف رسمي لها كمرجعية يمكن القياس عليه أو الاعتماد عليه عند تنفيذ عمليات البيع والشراء، وقيمتها تتغير بشكل حاد، ولا تتمتع بالاستقرار مقارنة بالعملات الأخرى)).

بل بدأ سعر صرفها يأخذ حيزا بين العملات العالمية والبارحة وصل سعر صرفها إلى ٨٠٠٠ دولار وهو رقم قياسي. وقد أشرت في مقالي إلى موقع يزود بأسعار الصرف وتغيراته التاريخية.

وذكر أيضا: ((لا تؤدي وظائف النقود المتعارف عليها خاصة وظيفة حفظ القيمة أو أداة ادخار)).

إن القول بأنها أداة لحفظ القيمة أو أداة ادخار مقولة سقطت مع العملات الورقية ومع تذبذب أسعار صرفها بسبب السياسات النقدية وحروبها. لذلك

يتحوط ملاك النقود الورقية بالعديد من السبل للحد من خسارتهم أو لكسب فروقات أسعار الصرف.

أما عن الرأي الفقهي فيها فقد اشار أحد الأخوة المشاركين عن ذلك. وأزيد عليه:

فقهاؤنا لخصوا الأمر بأن ما يدخل عليه حرف الباء هو الثمن؛ فالقول ببيع سيارة بعشرة آلاف ليرة معناه أن العشرة آلاف ليرة هي الثمن، ولو قيل بخمسة برادات لكانت البرادات الخمسة هي الثمن وهكذا..

إذاً يكفي أن يتعارف الناس على اصطلاح بأنه الثمن لينطبق عليه شروط الصرف المعروفة، وليست القوة القانونية إلا حالة سادت وقد تندثر في مرحلة ما ولا مشكلة في ذلك.. فعند فساد النقد أو كساده تطوى سيرته من التبادل وينتقل الناس لما هو أبقى.